اقتصاد

طرد قاطفي زيتون فلسطين من أراضيهم

رام الله ـ **العربي الجديد**

أجبر مستوطنون، أمس السبت، قاطفي الزيتون على ترك أراضيهم أثناء عملهم في قطف الزيتون في قرية روجيب، شرق نابلس. وحسب وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، قالت مصادر محلية إن المستوطنين أجبروا المواطنين على مغادرة أراضيهم أثناء عملهم في قطف الزيتون عند الجهة الشرقية من القرية.

تجدر الإشارة إلى أنه تم توثيق 32 هجوماً شنه مستوطنون منذ بداية الشهر الجاري، وتتزايد الهجمات مع موسم قطف ثمار الزيتون خلال شهري أكتوبر/ تشرين الأول ونوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام.

مع تواصل حرب الإبادة على قطاع غزة والضفة ومع حلول موسم قطف الزيتون، صعّد الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون إجراءاتهم بحق المزارعين في محافظات الضفة، تخللتها اعتداءات، وسرقة ثمار الزيتون، واقتلاع الأشجار وتكسيرها.

في السياق نفسه، قال تقرير حديث أعده المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان إن معاناة المزارعين في موسم قطاف الزيتون هذا العام أشد قسوة من معاناة العام الماضي، بسبب إرهاب الاحتلال ومستوطنيه، ما يهدد بفقد معدلات أعلى من المحصول.

أضاف المكتب في تقرير الاستيطان الأسبوعي، الصادر أمس السبت، أن إرهاب المستوطنين، بحماية جيش الاحتلال ومشاركة عصابات بن غفير في الاعتداء على المواطنين في موسم قطاف الزيتون، بدأ مبكراً هذا العام في مختلف محافظات الضفة الغربية، بدءاً بمنع المزارعين من الوصول إلى حقولهم، مروراً بالسطو على المحصول، وحرق أشجار الزيتون، وانتهاء بإطلاق النار عليهم، وهو ما أدى إلى استشهاد المواطنة حنان أبو سلامة (59 عاماً) برصاص الاحتلال، الخميس الماضي.

وتشير التوقعات إلى عدم تمكن المزارعين من الوصول إلى 80 ألف دونم من الأراضي المزروعة بالزيتون، ما من شأنه أن يؤدي إلى فقدان نحو 15% من محصول الموسم لهذا العام. وحسب التقرير: «أينما توجهت في محيط القرى المحاذية لجدار الفصل العنصري، وتلك القريبة من المستوطنات والبؤر الاستيطانية، تجد فرق الطوارئ التابعة لبن غفير وتجد زعران «شبيبة التلال» و«تدفيع الثمن» الإرهابيين في مواجهتك». وأضاف: «مع تصاعد عنف المستعمرين في الضفة الغربية، توقفت الوحدة المركزية للشرطة الإسرائيلية تحت قيادة أفشاي معلم، المقرب من بن غفير، عن التنسيق مع الشاباك للحد ولو على أضيق نطاق من اعتداءات المستوطنين». وحسب صحيفة هآرتس في عددها الصادر الأحد الماضي، فإن «مسؤولين في الشاباك أكدوا في محادثات مغلقة أن الوحدة الشرطية لا تقوم بواجبها في معالجة مظاهر العنف والإرهاب التي يرتكبها المستوطنون وعناصر اليمين المتطرف ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية.

ووفقاً لتقريرها، فإن قائد الوحدة أفشاي معلم ينكر أصلاً تزايد حجم الإرهاب اليهودي في الضفة، ويمتنع عن التنسيق مع الأجهزة المعنية.

على صعيد النشاطات الاستعمارية، نشرت سلطات الاحتلال، الأسبوع الماضي، مناقصة لبناء 286 وحدة استيطانية في منطقة مفتوحة إلى الشمال من مستوطنة «رامات شلومو» في القدس الشرقية، تم الاستيلاء عليها من خلال تطبيق قانون «أملاك الغائبين»، حسب بيان صادر عن جمعية «عير عميم» الإسرائيلية.

(Getty)

تعزيز كفاءة النقل للسلع الصغيرة

أطلقت مدينة ييوو في مقاطعة تشجيانغ بشرقي الصين، المعروفة بـ«سوبر ماركت العالم» لصادراتها الهائلة من السلع الصغيرة، خدمة قطار خاصة لنقل سلع التجارة الإلكترونية عبر الحدود للوصول إلى السوق العالمية من خلال عمليات النقل متعدد الوسائط بالسكك الحديد-البحر. وأطلق قطار يحمل 90 حاوية مكافئة (وحدة مكافئة لـ20 قدماً) من سلع التجارة الإلكترونية عبر الحدود صفارته صباح الجمعة المنصرم إيذاناً بانطلاق هذه الخدمة من محطة سكة حديد ييوو الغربية، متجهاً إلى ميناء نينغبو-تشوشان. سيتم شحن البضائع التي يحملها القطار بعد الوصول إلى ميناء نينغبو-تشوشان، أكثر الموانئ ازدحاماً في العالم من حيث إنتاجية البضائع، لتصل إلى أميركا الشمالية. وستعمل خدمة القطارات الخاصة المخصصة للتجارة الإلكترونية عبر الحدود على تعزيز كفاءة النقل وتقليل التكاليف اللوجستية للمؤسسات.

عجز الميزانية الأميركية يرتفع إلى 1,8 تريليون دولار

أعلنت الولايات المتحدة أن عجز الميزانية الأميركية سجل 1,8 تريليون دولار خلال العام المنصرم 2023-2024، في ارتفاع عن مستويات العام المالي 2022-2023 بسبب الإنفاق الكبير، بما في ذلك الفوائد على الدين العام. وقالت وزارة الخزانة إن العجز الإجمالي اتسع بمقدار 138 مليار دولار للسنة المالية. ولا يزال الدين العام يشكل مصدر قلق رئيسياً للناخبين قبل الانتخابات الرئاسية في تشرين الثاني/نوفمبر.

وتبدأ السنة المالية في الولايات المتحدة الأميركية بداية أكتوبر/تشرين الأول من كل عام وتنتهي في 30 سبتمبر/أيلول من العام التالي. ويمثل هذا العام ثالث أعلى عجز تسجله الولايات المتحدة بعد عامي 2020 و2021، وفق وزارة الخزانة. وأضافت أن هناك ارتفاعاً بنحو 30% في الإنفاق على فوائد الدين العام، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ارتفاع أسعار الفائدة.

ويعود ارتفاع الإيرادات في السنة المالية الأخيرة أساساً إلى الزيادة في جباية ضريبة الدخل الفردية وضريبة الشركات. وفي إعلانها لأحدث نتائج الميزانية، أكدت وزيرة الخزانة جانيت يلين، أن الاقتصاد الأميركي ظل صامداً عام 2024. وأشارت وزارة الخزانة إلى أن عجز الميزانية الأميركية عام 2024 كان أقلّ بنحو 76 مليار دولار من التقديرات المنشورة في آذار/مارس الماضي.

وبلغت نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي 6,4%، ارتفاعاً من 6,2% في سنة 2023 المالية. وأعلن قادة الكونغرس الأميركي في سبتمبر/ أيلول الماضي أنّ الحزبين توصلا إلى اتفاق يمدّد ميزانية الحكومة حتى منتصف ديسمبر/كانون الأول لتجنّب خطر إغلاق مؤسسات فيدرالية قبل الانتخابات الرئاسية الأميركية المقررة في 5 تشرين الثاني/نوفمبر. وكان يفترض بالكونغرس أن يقرّ ميزانية 2025 بحلول نهاية سبتمبر/أيلول (تاريخ انتهاء السنة المالية) للحفاظ على تمويل جميع الخدمات. لكن في ظل عدم توصل الكونغرس إلى اتفاق بشأن ميزانية العام المقبل، كان متوقعاً اتخاذ إجراء تمويلي مؤقت. وتوقع تقرير حديث نشره مجلس العلاقات الخارجية الأميركي (سي أف آر) أن يرتفع حجم الدين الأميركي بنحو تريليون دولار كل مائة يوم. وفق التقرير، يتوقع الاقتصاديون في جامعة بنسلفانيا أن خطط الضرائب والإنفاق التي اقترحها المرشح الجمهوري دونالد ترامب ستضيف 4,1 تريليونات دولار إلى الدين الأميركي على مدار عقد من الزمن، بينما ستضيف خطة المرشحة الديمقراطية كامالا هاريس تريليوني دولار.

(فرانس برس، العربي الجديد)

أخبار

ارتفاع قياسي لأسعار الذهب في مصر

ارتفعت أسعار الذهب بالأسواق المحلية في مصر خلال تعاملات أمس السبت، وتزامنًا مع العطلة الأسبوعية للبورصة العالمية، بعد أن ارتفعت الأوقية بنسبة 2,4% في ختام تعاملات الأسبوع، مدعومة بزيادة الطلب على الأصول الآمنة

بسبب التوترات الجيوسياسية ومخاوف الانتخابات الأميركية، في ظل توقعات التيسير النقدي العالمي، وتوجه البنوك إلى خفض أسعار الفائدة بشكل أكثر حدة.

وقال المدير التنفيذي لمنصة «آي صاغة» لتداول الذهب والمجوهرات عبر الإنترنت، سعيد إمبابي، أمس السبت، إن أسعار الذهب ارتفعت بقيمة 5 جنيهات في الأسواق المحلية خلال تعاملات أمس، ومقارنة بختام تعاملات أول من أمس، ليسجل سعر غرام الذهب عيار 21 مستوى 3690 جنيهًا، في حين اختتمت الأوقية تعاملات الأسبوع عند مستوى 2721 دولارًا، وهو أعلى مستوى قياسي لها.

صندوق النقد يفرج عن 1,1 مليار دولار لأوكرانيا

أفرج صندوق النقد الدولي عن 1,1 مليار دولار إضافية لدعم أوكرانيا، بعد موافقة مجلسه التنفيذي على الاتفاق المتعلق بالمراجعة الخامسة لبرنامج المساعدات الحالي. وبذلك يصل المبلغ الذي صُرف لأوكرانيا إلى 8,7 مليارات دولار من أصل 15,6 مليار دولار منصوص عليها في البرنامج. وهذا البرنامج جزء من خطة مساعدات دولية كبيرة يبلغ مجموعها 122 مليار دولار، وافقت عليها في آذار/مارس 2023 كل الدول التي دعمت أوكرانيا منذ بداية الغزو الروسي في فبراير/ شباط 2022.

وقالت مديرة صندوق النقد الدولي كريستالينا غورغييفا في بيان: «إن أداء الحكومة الأوكرانية والتزامها في إطار البرنامج ما زالا قويين، وقد استُوفِيَت كل معايير الأداء، ويبدو أن معايير أيلول/سبتمبر تسير على المسار الصحيح». لكنها أضافت الجمعة، أنه بالنظر إلى تأثير الحرب الدائرة عقب الغزو الروسي في شباط/ فبراير 2022 «يُرجّح أن يتباطأ الانتعاش الاقتصادي».

ارتفاع تكلفة صناعة الأقمار الصناعية في روسيا

قال مؤسس ومدير شركة إس أر لأنظمة الفضاء الروسية «SR Space» أوليغ منصوروف، إن العقوبات المفروضة على موسكو أدت إلى زيادة كبيرة في تكاليف إنتاج الأقمار الصناعية في روسيا بنسب تراوحت بين 20 و30%. وأضاف منصوروف، في تصريح لصحيفة «كوميرسانت» الروسية الجمعة، أن العقوبات والقيود المفروضة على تصدير التكنولوجيا قد حدّت كثيراً من إمكانية بعض الدول للوصول إلى المكونات والتقنيات اللازمة.

فلسطين

خراب غير مسبوق

الأمم المتحدة: وحشية الدمار في غزة لم تظهر في سورية وأوكرانيا

قال محقق الأمم المتحدة المستقل المعني بالحق في السكن الملائم، بالاكريشنان راجاجوبال، إن «وحشية» الدمار في غزة لم تظهر في الصراعات في سورية وأوكرانيا

غزة ـ **العربي الجديد**

صعد الاحتلال الإسرائيلي من وتيرة تدميره لقطاع غزة، خلال الفترة الأخيرة، ولا سيما في مناطق الشمال الذي تقترب فيه نسبة التدمير فيه من مستوى 100%. وشملت عمليات التدمير المتعمد المباني السكنية والمستشفيات ومراكز الإيواء والبنية التحتية، وكبّدت الهجمات الوحشية للاحتلال القطاع خسائر باهظة فاقت 35 مليار دولار، وتركّزت الخسائر في المجالات الصناعية والتجارية والزراعية والترفيهية وغيرها.

وفي هذا السياق، قال محقق الأمم المتحدة المستقل المعني بالحق في السكن الملائم، بالاكريشنان راجاجوبال إنّ غزة تعرّضت لـ «وابل غير مسبوق من الدمار» منذ أن شنت إسرائيل حربها على القطاع المحاصر في 7 أكتوبر/ تشرين الأول من العام الماضي.

خبير اقتصادي: صعوبة في الاستغناء عن أعداد كبيرة دفعة واحدة

وحشية دمار غير مسبوقة

وبحسب وكالة أسوشييتد برس، أمس، أضاف راجاجوبال، للصحافيين، أول من أمس الجمعة، أنّ «وحشية» الدمار في غزة لم تظهر في الصراعات في سورية وأوكرانيا. وتابع راجاجوبال أنه «بحلول يناير/ كانون الثاني 2024، كان قد تم تدمير ما يراوح بين 60% و70% من جميع المنازل في غزة، وفي شمال غزة كانت النسبة 82% من المنازل. وأضاف أنّ «الأمر أسوأ بكثير الآن»، خاصة في الشمال الذي تقترب فيه نسبة التدمير من مستوى 100%. ولم تعلّق بعثة إسرائيل لدى الأمم المتحدة على تصريحات مقرر المنظمة الأممية.

وقال راجاجوبال إنّ تقريراً صدر في الآونة الأخيرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدّر أنه، في شهر مايو/ أيار، كان هناك أكثر من 39 مليون طن من الحطام في غزة، وقال إنّ الركام مختلط بذخائر غير منفجرة ونفايات سامة والأسبستوس من المباني المنهارة ومواد أخرى. وأضاف أنّ «تلوث المياه الجوفية وتلوث التربة وصل إلى وضع كارثي للغاية لدرجة أننا لا نعرف ما إذا كان من الممكن علاجهما في الوقت المناسب حتى يتمكن الناس من العودة على الأقل خلال هذا الجيل».

وردا على سؤال عن الوقت الذي ستستغرقه عملية إعادة بناء غزة، قال راجاجوبال إنه يجب أولاً إزالة الأنقاض، وثانياً يجب أن يكون هناك تمويل، ثم «هناك مشكلة كبيرة أخرى، حيث لا يمكن إعادة الإعمار إلا إذا انتهى الاحتلال». وأكد أن هذا الوضع يرجع إلى أن إسرائيل تفرض قيوداً على مواد ومعدات البناء والتي تدعي أن لها استخدامات مزدوجة. وقال راجاجوبال إنه بعد حرب عام 2014 في غزة، كان يتم بناء أقل من ألف منزل في كل عام. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدر أنه تم تدمير 80 ألف منزل في الحرب الحالية، لذلك ستستغرق عملية إعادة الإعمار 80 عاماً إذا استمر الاحتلال.

ولم يكتف الاحتلال بالتخريب عبر القصف، بل شدّد حصاره على السكان، عبر إغلاق المعابر، ومنع دخول المواد الأساسية والوقود.

وقال مدير عام المكتب الإعلامي الحكومي، إسماعيل الثوابتة، في تصريحات سابقة لـ«العربي الجديد» إنّ الأضرار الناجمة عن العدوان طاولت مختلف القطاعات الاقتصادية والخدماتية والمعيشية جراء القصف المتواصل، المتزامن مع الإغلاق التام للمعابر في وجه دخول البضائع والمتطلبات الأساسية. وبيّن الثوابتة لـ«العربي الجديد» أن المصانع بمختلف أنواعها في قطاع غزة توقفت تماماً عن العمل، بعد توقف تشغيل الآلات والمعدات اللازمة لعملية الإنتاج في المصانع والمعامل وورش العمل، ما سبّب خلق أزمة صناعية، ونقصاً حاداً في السوق المحلي ومستلزمات المواطنين.

إبادة مختلف القطاعات الاقتصادية

وقالت منظمة العمل الدولية، على موقعها الإلكتروني، الخميس الماضي، إنّ عاماً من الحرب في غزة سبّب دماراً غير مسبوق وواسع النطاق لسوق العمل وللاقتصاد عامة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشارت إلى أنّ معدل البطالة ارتفع في غزة والضفة الغربية، إلى ما معدله 51,1% خلال الأشهر الـ12 الماضية، وفقاً لتقرير «عام من الحرب في غزة: التأثيرات على فرص العمل وسبل العيش في الضفة الغربية وقطاع غزة»، وهي النشرة الخامسة من سلسلة من النشرات الصادرة عن منظمة العمل الدولية والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وقد سجل معدل البطالة في الضفة الغربية 34,9% في الفترة الممتدة بين أوائل أكتوبر/ تشرين الأول 2023 وحتى نهاية سبتمبر/ أيلول 2024، فيما وصل في غزة إلى نسبة مذهلة بلغت 79,7%.

وبدعم أميركي، تشن إسرائيل منذ 7 أكتوبر 2023، حرب إبادة جماعية على غزة، خلّفت أكثر من 142 ألف شهيد وجريح فلسطينيين، معظمهم أطفال ونساء، وما يزيد على 10 آلاف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين، في إحدى أسوأ الكوارث الإنسانية بالعالم. وتواصل تل أبيب هذه الحرب متجاهلة قرار مجلس الأمن الدولي بإنهائها فوراً، وأوامر محكمة العدل الدولية باتخاذ تدابير لمنع أعمال الإبادة الجماعية وتحسين الوضع الإنساني الكارثي بغزة.

فلسطيني يلتقط الصور في حي تل الهوى جنوب مدينة غزة في 5 يوليو 2024. (عمر القطا/فرانس برس)

الخليج

الكويت ترسم خريطة لحركة العمالة الوافدة

مسقط ـ **كريم رمضان**

لاتزال الشروط الجديدة التي وضعتها الكويت لتحويل إقامات العمالة محل مراقبة الخبراء الذين يبحثون ما إذا كانت ستؤدي إلى تنظيم أفضل لسوق العمل أم ستزيد من القيود المفروضة على العمالة الأجنبية.

ويعود اهتمام المراقبين بهذا الشأن إلى أن العاملين الوافدين يمثلون العمود الفقري لاقتصاد الكويت، إذ بلغ إجمالي عددهم، خلال الربع الأول من عام 2024، مليوناً و689 ألفاً و859، بما نسبته 78,7% من حجم العمالة، بينهم مليون و478 ألفاً و934 من الذكور، و210 آلاف و925 من الإناث، بحسب التقرير ربع السنوي لإحصاءات العمل الصادر عن الإدارة المركزية للإحصاء الكويتية، في أغسطس/آب الماضي.

ويقضي قرار وزير الداخلية الكويتي الشيخ فهد اليوسف، الصادر في 30 سبتمبر/أيلول الماضي، بجواز تحويل العمالة المستقدمة بتصاريح عمل على قطاع العقود والمشاريع الحكومية للعمل خارج هذا القطاع، اعتباراً من 3 نوفمبر/تشرين الثاني المقبل. ويحدد القرار 5 شروط لتحويل العمالة المشار إليها هي: انتهاء العقد أو المشروع الحكومي، وتزويد الهيئة العامة للقوى العاملة بكتاب صادر عن الجهة الحكومية مالكة العقد أو المشروع يفيد بانتهائه وعدم الحاجة للعمالة، ومرور سنة على استقدام العامل على العقود الحكومية، وموافقة صاحب العمل المسجل عليه العامل (الكفيل)، وتحصيل رسم إضافي قدره 350 ديناراً (1146 دولاراً). يشير الخبير الاقتصادي الكويتي محمد رمضان، في تصريحات لـ«العربي الجديد»، إلى أن القوانين الجديدة في سوق العمل الكويتية تشهد تحولاً نحو تحقيق مصلحة العامل وتنظيم السوق بشكل أفضل، لافتا إلى أن هذه التغييرات تأتي استجابة للانتقادات الكثيرة التي وُجهت لنظام الكفيل، والذي اعتبر في السابق نظاماً يحتوي على جوانب غير إنسانية وشبيهة بالاستعباد. وعلى الرغم من استمرار اشتراط موافقة الكفيل أو صاحب العمل الأساسي، يوضح رمضان أن القانون يتيح الآن للعامل تحويل إقامته من دون الرجوع إلى صاحب العمل بعد مرور 3 سنوات على إصدار إذن العمل، معتبرا أن هذا التغيير بالغ الأهمية، إذ يقلل من الآثار السلبية وغير الإنسانية لنظام الكفيل. ومع ذلك، يرى رمضان أن تأثير هذه التغييرات قد يكون محدودًا في البداية، موضحاً أن صاحب العمل قد يلجأ إلى طلب مغادرة العامل والعودة بتأشيرة جديدة قبل انتهاء المدة المحددة، ولذا فإن نجاح الإصلاحات القانونية رهن بالتطبيق الفعلي لها وكيفية مواجهة الآثار السلبية لنظام الكفيل. ويخلص رمضان إلى أن عملية التخلص من سلبيات نظام الكفيل قد تستغرق سنوات عديدة، لكنه يرى أن الكويت تسير في الاتجاه الصحيح نحو التطور الإيجابي، معتبرا أن الخطوات الأخيرة في شروط تحويل إقامة العمالة تمثل تقدّماً تدريجياً في هذا الاتجاه.

القانون يتيح للعامل تحويل إقامته من دون الرجوع إلى صاحب العمل

تشغيل

نمو المغرب... توقعات على محكّ البطالة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

تبدي الحكومة المغربية تفاؤلاً كبيراً عندما تتوقع نمو الناتج الإجمالي المحلي بنسبة 4,6%، متجاوزة المعدل السنوي في الأعوام الأخيرة، ما يطرح مسألة مدى قدرة النمو على توفير فرص عمل تساهم في محاصرة البطالة. وكشفت وزيرة الاقتصاد والمالية نادية فتاح علوي، في مجلس وزاري عقد عرض أولويات مشروع قانون مالية العام المقبل، عن التطلع إلى تحقيق انتعاش اقتصادي قوي عبر بلوغ نمو اقتصادي في حدود 4,6%، مقابل 3,3% في العام الحالي.

وعرضت وزيرة الاقتصاد والمالية، أمس السبت، مشروع قانون المالية الذي يحدد موازنة العام على البرلمان، حيث يتجلى أن معدل النمو المتوقع يتجاوز بكثير ما تراهن عليه مؤسسات محلية ودولية في تقاريرها حول الاقتصاد المغربي.

فقد توقع البنك الدولي، في تقريره الصادر يوم الأربعاء الماضي حول «النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، أن ينمو الناتج الإجمالي المحلي المغربي بنسبة 2,9%، قبل أن يرتفع إلى 3,9% في العام المقبل. وسبق للمندوبية السامية للتخطيط أن توقعت في الميزانية الاقتصادية الاستشرافية أن ينتقل نمو الناتج الإجمالي المحلي من 3% في العام الحالي إلى 3,7% في العام المقبل، مراهنة على نمو القيمة المضافة الزراعية بنسبة 8,5%، بعد انخفاض بنسبة 4,6% في العام الجاري.

تتقرب المندوبية، المؤسسة الرسمية التي تنتج البيانات حول النمو والتضخم ومؤشر ثقة الأسر والقطاعات الإنتاجية، أن يظل نمو الاقتصاد الوطني على المدى القصير في حدود 3%. تلك وتيرة تبقى أقل من مستوى الأداء الاقتصادي في البلدان ذات الدخل المتوسط التي ينتمي إليها المغرب.

تأثر الزراعة بالجفاف في المواسم الأخيرة (فاضل سنّا/فرانس برس)

ورغم تأثر محصول الحبوب بالجفاف في المواسم الأخيرة، إلا أن الحكومة تراهن على محصول حبوب في حدود سبعة ملايين طن في الموسم المقبل، علماً أن بنك المغرب يبني توقعه لنمو الناتج الإجمالي المحلي الذي يحدده في العام المقبل في حدود 4,4% على فرضية بلوغ محصول حبوب متوسط لن يتجاوز 5,5 ملايين طن.

وقد أكدت وزيرة الاقتصاد والمالية، أول من أمس الجمعة، التوجه نحو إنعاش الاقتصاد المحلي عبر «تحفيز الاستثمار الخاص وتنزيل ميثاق الاستثمار، حيث سيتم التركيز على تسريع عملية المصادقة على المشاريع الاستثمارية، وعلى التحسين المستمر لمناخ الأعمال».

وتشدد على تفعيل خريطة طريق ملموسة لإنعاش التشغيل، عبر تحفيز دينامية الاستثمار في القطاعات الأكثر وقعاً من حيث إحداث فرص الشغل، وتقوية الدعم للمقاولات الصغيرة جداً والصغرى والمتوسطة، والرفع من وقع البرامج النشيطة للتشغيل، إضافة إلى التخفيف من تداعيات الجفاف على التشغيل بالوسط القروي.

تحقيق

يتوقع مراقبون صعود معدل الزيادة في أسعار السيارات بمصر خلال الفترة المقبلة، لوضع البنك المركزي قيوداً على توفير الدولار بالبنوك لشراء السيارات باعتبارها سلعة ترفيهية لأجل غير مسمى

كارثة الغلاء في مصر

حلم امتلاك سيارة يتبخر بسبب أزمة الدولار

القاهرة ـ **عادل صبري**

دفعت قرارات حكومية مصرية، إلى ارتفاع هائل في أسعار السيارات، ومنها تقييد شراء الموزعين ودخول السيارات مع المصريين في الخارج، مع إلزام وكالات السيارات بحصص استيرادية ثابتة «كوتة» توقف تنفيذها حتى نهاية العام. يتوقع خبراء صعود معدل الزيادة في أسعار السيارات خلال الفترة المقبلة، لوضع البنك المركزي قيوداً على توفير الدولار في البنوك لشراء السيارات باعتبارها سلعة ترفيهية لأجل غير مسمى. سبّبت الإجراءات نقص السيارات في الأسواق، وزيادة في سعر الواحدة بمتوسط يراوح ما بين 20 ألف إلى 60 ألف جنيه بالفئات المفضلة للطبقة الوسطى المطروحة من جانب وكالات الشركات الأوروبية والآسيوية، التي تصل قيمتها ما بين 850 ألف إلى مليون و200 ألف جنيه.

يتوقع محللون في سوق السيارات اختفاء سيارات الركوب، لدى الموزعين خلال الفترة المقبلة، جراء توقف بند التسجيل الخاص بسيارات الركوب على منظومة التسجيل المسبق للشحنات الواردة للجمارك ACID التي فرضتها وزارة المالية منذ عام 2020، والقيود المشددة على استيراد السيارات.

يؤكد عضو شعبة السيارات في الغرفة التجارية عبد السلام عبد الجواد، صعود أسعار السيارات خلال شهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول المقبلين، متأثرة بتوقف منظومة التسجيل المسبق لاستيراد السيارات، وتراجع الاستيراد، وتعطيل الإفراج الجمركي المؤقت «التريتك» ووقف تسجيل الدخول المسبق للسيارات لصالح المصريين العاملين بالخارج، في اتجاه معاكس لحالة الطلب التي ترتفع عادة خلال هذه الفترة، المرتبطة باحتفالات نهاية العام.

تتضاءل قدرات الطبقة المتوسطة على شراء سيارة شعبية، في ظل غلاء فاحش ومعدلات تضخم متصاعدة، وتراجع بقيمة الدخل، وزيادة في تكلفة المعيشة لا تمكنهم من مواجهة الزيادة في سعر شراء السيارات، مع اختفاء البديل الآمن من وسائل المواصلات الحكومية والعامة، القادرة على نقلهم إلى إعمالهم ومدارسهم وبيوتهم بتكلفة مناسبة، في ظل غلاء المواصلات الخاصة المتأثرة بزيادة متصاعدة في أسعار المحروقات وقطع الغيار والتشغيل.

10%

أكد عضو شعبة السيارات في الغرفة التجارية، عبد السلام عبد الجواد، أن ضغوط الحكومة أسفرت عن زيادة في أسعار السيارات، بنحو 10% خلال الشهرين الماضيين، رغم حالة الركود التي تنتاب الأسواق عادة في شهري سبتمبر وأكتوبر.

يذكر المواطن أحمد عبد اللطيف (50 عاماً) أن فرصة حلمه الذي يطارده منذ 4 سنوات، في امتلاك سيارة حديثة انتهت للأبد، بعد أن تضاعفت أسعار الطراز نفسه الذي خصص «تحويشة» (مدخرات) العمر لشرائه، مشيراً لـ «العربي الجديد» إلى أن الزيادة تعلو فوق مستويات التضخم وسعر الدولار، بسبب استغلال التجار حاجة المشترين، وعرقلة الحكومة للاستيراد، مع عدم قدرتها على طرح بديل محلي بعد اختفاء دور شركات القطاع العام، في التصنيع واهتمام الشركات المحلية المحدودة بتجميع طرازات سيئة، وبمواصفات قديمة. يؤكد عبد اللطيف أن وكلاء السيارات يفرضون على المستهلكين الشراء نقداً، مع شراء شهادة تأمين إجباري، أسوة بالمشتريات التي تجري بالتقسيط عبر البنوك التي تعرض تمويل الشراء بسعر مضاعف للقيمة وبفائدة تصل إلى 32%، بما يضيف أعباء مالية على المستهلكين.

استغل بعض المسجلين على قوائم مصلحة الجمارك بنظام ACID عجز واردات السيارات، في بيع رقم السجل للراغبين في شراء سيارة مقابل 200 ألف جنيه (الدولار= 48,5 جنيهاً) للتنازل عن ورقة التسجيل بشراء السيارة. أفصح وكلاء السيارات وتجارها عن صعوبة تدبير العملة من قبل البنوك، في وقت أوقفت فيه الحكومة استيراد كل أنواع السيارات للاستخدام الشخصي والتجاري وحظرت استيراد سيارات الأشخاص ذوي الإعاقة، قبل إتمام عمليات المراجعة الشاملة لملف الإفراجات التي أجريت، خلال الفترة من 2021 إلى 2024، وإلى حين تعديل قانون الإفراج الجمركي للأشخاص ذوي الإعاقة.

أزمة النقد الأجنبي تتصاعد... والتوزيع عبر حصص استيرادية

خبراء يتوقعون مزيداً من تدهور الجنيه مقابل الدولار

قال عضو شعبة السيارات في الغرفة التجارية، عبد السلام عبد الجواد، لـ«العربي الجديد» إن البنك المركزي ألزم البنوك المحلية بعدم صرف الدولار لشراء سيارات من الخارج، لوكلاء شركات تصنيع السيارات الأجنبية والمستوردين من التجار أو الأفراد، مؤكداً قصر الحكومة عملية استيراد السيارات عبر نظام الحصص «الكوتا» التي ستوجه للوكلاء المعتمدين، مع خضوعهم لقيود استيراد السلع، وجداول تدبير العملة، وفقاً لجداول الحجز المسبق و«الكوتة»، أشار عبد الجواد إلى توقف دخول السيارات في كل المنافذ الجمركية، من الطرازات القديمة أو لعام 2025، منوهاً إلى وقف استيراد السيارات للعاملين المصريين في الخارج، بدون إخطار مسبق ومسجل لشحن السيارة، ووضع قيود مشددة على دخول السيارات بنظام «التريتك» بما يضمن خروج السيارة، قبل انتهاء مدة السماح بوجودها في البلاد، وفرض غرامات هائلة في حالة التأخير.

أكد عبد الجواد أن الضغوط التي تمارسها الحكومة تستهدف وقف استخدام الدولار في استيراد سيارات، باعتبارها سلعاً ترفيهية، وتدفع بالمبالغ المخصصة لها إلى مواجهة زيادة تكلفة شراء السلع الأساسية التي تمثل 80% من احتياجات البلاد، والأزمة المالية التي تتطور حالياً بسبب نقص الدولار وتراجع عائدات قناة السويس، ومواجهة خدمات الدين الخارجي والمحلي التي تلتهم ثلثي الموازنة العامة، وكل ما تحصّله الدولة من قروض وإيرادات بالدولار.

أشار عبد الجواد إلى رغبة الحكومة في تضييق الخناق على المستوردين، ودفع الشركات العالمية إلى تصنيع السيارات محلياً، بما يضمن تطوير صناعة السيارات محلياً، وتوجيه نسبة من الإنتاج للأسواق الخارجية، تمكن الوكلاء من توفير العملة الصعبة، لشراء مستلزمات الإنتاج للسوق المحلي والدولي. أكد عضو شعبة السيارات في الغرفة التجارية أن ضغوط الحكومة أسفرت عن زيادة في أسعار السيارات، بنحو 10% خلال الشهرين الماضيين، رغم حالة الركود التي تنتاب الأسواق عادة في شهري سبتمبر/ أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول، بينما يتوقع أن تزيد تلك النسبة خلال شهري نوفمبر وديسمبر حيث يرتفع الطلب على الشراء، وقد تزيد عن 20% مع ندرة العرض، وتمسك الموزعين بـ«الأوفر برايس» وتوقع التجار زيادة مرتقبة في سعر الدولار، قبيل نهاية العام الجاري. يشير عبد الجواد إلى ضرورة تحرك الحكومة، عبر تشجيع الشركات العالمية الكبرى بعمل مصانع في مصر، وارتباطها بمجموعة من الصناعات المغذية لصناعة السيارات، بما يضمن توفير السيارات ذات السمعة الجيدة وقطع الغيار الرخيصة، متوقعاً أن يزداد الطلب على السيارات خلال العامين المقبلين، بسبب تراجع الواردات على مدار السنوات الأربع الماضية، وحاجة المواطنين إلى سيارة جيدة ومناسبة للطبقة المتوسطة.

تأتي القيود الحكومية على السيارات، وسط مخاوف يصفها خبراء ماليون، بأنها كبيرة لمستقبل الدولة المالي، مع استمرار حالة عدم اليقين القائمة منذ مارس/ آذار 2022.

أعاد البنك المركزي السيارات ضمن قائمة السلع الترفيهية التي يحظر استيرادها كاملة الصنع، من دون موافقته، حتى نهاية العام الجاري 2024، ووضع مطالب المستوردين بقائمة انتظار تدبير العملة في البنوك المحلية، وفقاً لأولويات الاستيراد التي تمنح الدولار، عادة للسلع الإستراتيجية كالغذاء والأدوية، ومستلزمات التشغيل بالمصانع.

دخول 10 آلاف سيارة شهرياً من الخارج

يتوقع مراقبون مزيداً من تدهور العملة المصرية لتصل إلى أعلى من 50 جنيهاً عام 2025، وارتفاعاً تاريخياً بمعدلات التضخم تتجاوز 40%. ويتشارك المراقبون في توقع الأسوأ مع تأثر الاقتصاد بحالة الحرب المستمرة من دون سقف زمني على غزة ولبنان والتوتر الجيو- سياسي في البحر الأحمر والمنطقة، وارتفاع العجز الحكومي مع مواجهة الدولة لأكبر مطالبة لخدمة فوائد الدين الخارجي وأقساطه، حددت الحكومة سقفاً لدخول السيارات من الخارج، عند حدود 10 آلاف سيارة شهرياً، بدأت تنفيذه منذ يونيو/ حزيران 2024، بما يزيد عن 30% عن الحدود الدنيا المحققة لمشتريات السيارات عام 2023، وأقل من 40% عن أقصى مستويات الشراء التي تمت عام 2022. زاد عدد السيارات المباعة في شهري يوليو/ تموز وأغسطس/ آب الماضيين، مدفوعة بزيادة الطلب الموسمي، مع الاستعداد لدخول العام الدراسي، ووجود مخاوف من زيادة أسعار السيارات، وارتباطه بفترة عودة المصريين من الخارج ومقارنة الزيادة بمعدل المبيعات المتراجعة في الصيف الماضي، عند أقل مستوى سجلته منذ عام 2022.

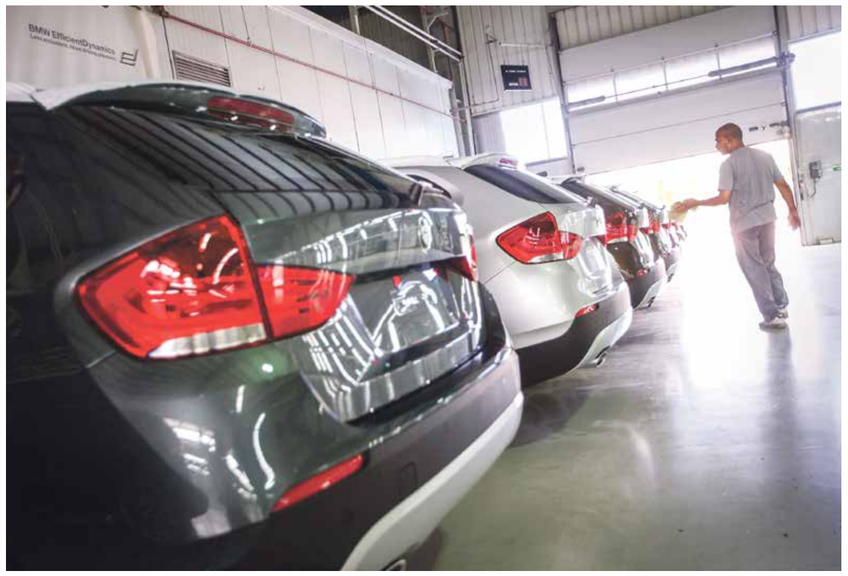

مصنع سيارات في مصر (يزيد ماكديارميد/ Getty)